

تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي وسوق العمل

The Repercussions of the Russian-Ukrainian Crisis on the Global Economy and the Labor Market

مجاهد بن ضيف الله بن صالح العمري

Mujahid bin Difallah bin Saleh Alamri □

Muj8341@gmail.com

كلية / الأنظمة والاقتصاد - الجامعة الإسلامية

الكلمات الرئيسية: اقتصاد روسيا، اقتصاد أوكرانيا، الاقتصاد العالمي، الأزمة.

Keywords: Russian economy, Ukrainian economy, global economy, crisis

المستخلص

تمثل الأزمة الروسية الأوكرانية تجسيدا لصراع القوى العظمى وصناع القرار في العالم فلطالما عملت هذه القوى على احكام قبضتها والتحكم بتنفيذ مبدأ الهيمنة وتوسع النفوذ فيما يخدم مصالحها الخاصة وتختلف هذه القوى مع اختلاف الأقطاب المتنافسة على السلطة ويترجم ذلك حالياً في الصراع الناشئ بين روسيا ودول الغرب على أوكرانيا بصورة خاصة باعتبارها البوابة الرئيسية بينهما لما تمثله من أهمية جيواقتصادية وجيوسياسية وتمثل الأزمة الروسية الأوكرانية بداية الحرب الباردة مما ترتب عليها من أزمة اقتصادية عالمية وينذر بوقوع العديد من الأفراد في دائرة الفقر نتيجة للدور الرئيسي الذي تلعبه الدولتين في مجال الغذاء والطاقة فهما عصب الاقتصاد العالمي وخاصة أوكرانيا كدولة منتجة لأهم السلع الأولية وكمنطقة تجارية وصناعية وسياسية فعالة باعتبارها الشريان للغذاء والطاقة بصورة مباشرة وغير مباشرة، ولذا جاء البحث لبيان مدى تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي وسوق العمل، والبحث يقوم على المنهج الوصفي لوصف الواقع وتقديم الشروحات والتفاصيل عن طريق تجميع المعلومات الإحصائية المختلفة، وخلص البحث الى نتائج عدة أهمها:

● الأزمة الروسية الأوكرانية لها تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال الدور الرئيسي في التوريد لعدد من الأسواق الأساسية، بمعدل 30% من الصادرات العالمية من القمح وبمعدل 20% للذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي و11% للنفط.

● ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة وارتفاع لمعدلات الفقر في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض.

● تسببت الأزمة الروسية على أوكرانيا بحدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح للاجئين الى أوروبا.

Abstract

The Russian-Ukrainian crisis represents a manifestation of the struggle between superpowers and decision-makers in the world. These powers have always sought to tighten their grip and control the implementation of the principle of dominance and expand their influence in their own interests. These powers differ depending on the competing poles of power, and this is currently reflected in the emerging conflict between Russia and Western countries over Ukraine, especially since it serves as the main gateway between them due to its economic and geopolitical importance. The Russian-Ukrainian crisis marks the

beginning of a new Cold War, resulting in a global economic crisis and the risk of many individuals falling into poverty due to the key role played by both countries in the food and energy sectors. They are the backbone of the global economy, especially Ukraine as a producer of essential commodities and an effective trade, industrial, and political region, being directly and indirectly linked to food and energy. Therefore, the research aims to demonstrate the extent of the impact of the Russian-Ukrainian crisis on the global economy and the labor market. The research adopts a descriptive methodology to describe the reality and provide explanations and details by collecting various statistical information. The research has reached several important results, including:

- The Russian-Ukrainian crisis has a significant impact on the global economy through its key role in supplying several major markets accounting for 30% of global wheat exports, 20% of corn and mineral fertilizers, natural gas, and 11% of oil.
- There is an increase in prices of food, fuel, and fertilizers, as well as higher poverty rates in many low-income countries.
- The Russian crisis in Ukraine has caused humanitarian crises, migration, and displacement of refugees to Europe.

المقدمة

الأزمات السياسية دائماً ما يكون لها تأثيراً سلبياً على الاقتصاد العالمي، في المقام الأول في شكل ارتفاع معدلات التضخم، والقيود على الخدمات، وزيادة الديون، والمزيد من العقوبات أمام الحياة الاقتصادية اليومية، والدمار العام، فإن الآثار السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية كانت أكثر وضوحاً اندلعت الأزمة الروسية الأوكرانية في فبراير عام 2022 ليشهد العالم بذلك فصلاً جديداً من الصراعات المرجح أن يكون لها تأثيرات عديدة على الاقتصاد العالمي وسوق العمل، فالأوضاع السياسية والاقتصادية كلاهما يؤثر في الآخر؛ لذا دائماً ما تسعى الدول لتحقيق الاستقرار السياسي أملاً في تحسين الأوضاع الاقتصادية والعكس صحيح، كلما تدهورت الأوضاع الاقتصادية تزايد تهديد الاستقرار السياسي والأمني داخل البلاد. وبالمقابل أسعار المواد الغذائية العالمية ارتفعت بالفعل بشكل كبير بسبب اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد-19) والقيود ذات الصلة ومع ذلك أدت الأزمة على الفور إلى تفاقم المأزق وشكلت خطراً كبيراً على الأمن الغذائي العالمي بسبب الارتفاع الهائل في أسعار المواد الغذائية والأسمدة في السوق العالمية (International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2022) والذي يؤثر بطبيعة الحال على الأيدي العاملة بسوق العمل والذي يؤدي إلى ركود الأيدي العاملة بها وبثير تصاعد الأزمة وآثارها القلق بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، وبالإضافة إلى ذلك تشكل الزيادة في أسعار المواد الغذائية تهديداً أكبر للأسر الفقيرة والضعيفة في تلك البلدان النامية وبعبارة أخرى، تعتمد هذه البلدان بشكل أكبر على السلع والأغذية المستوردة وتنفق الأسر الفقيرة في هذه البلدان جزءاً كبيراً من دخلها على الغذاء (International Food Policy Research Institute (IFPRI), 2022) وبحلول نهاية عام 2021، تم رفع الإجراءات التقييدية المتعلقة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في معظم أنحاء العالم وتم التخلص التدريجي من عمليات إغلاق أماكن

العمل، وبدأت أسواق العمل العالمية في التعافي بشكل إيجابي. وعادت مستويات التوظيف إلى مستويات ما قبل كورونا (كوفيد-19) في معظم البلدان، بل وتجاوزت مستويات ما قبل الأزمة في العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع (ILO 2022) وفي عام 2021 زاد دخل العمل العالمي بنسبة 0.9% عن مستوى ما قبل كورونا (كوفيد-19) (ILO 2022). وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، تجاوزت العمالة في القطاع غير الرسمي العمالة الرسمية بنهاية عام 2021. وجاءت الأزمة في فبراير 2022 بمثابة انتكاسة اقتصادية عالمية أخرى في وقت كان فيه العالم يكافح بالفعل للتعافي من آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) الذي بدوره أدى الى تباطؤ (وأوقف في بعض الأحيان) تدفق السلع، مما تسبب في اضطرابات سلسلة التوريد (Santacreu, A. and LaBelle, J., 2022 73-91). ونظراً للقيود المفروضة على التنقلات بسبب الجائحة، كان من الصعب على الشركات توسيع الإنتاج محلياً ودولياً. بالإضافة الى تباطؤ حركة السلع وتعطيل سلاسل التوريد إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما أدى بدوره إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي العالمي خلال الوباء (Lakner, Z, 2022 Nasir, M. A., Nugroho, A. D., and).

مشكلة البحث: انطلقت الدراسة من مشكلة أساسية وهي تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي -سوق العمل- وخاصة أن دولتي الصراع من أهم الدول المصدرة للسلع الاستراتيجية وقد يترتب على هذا الصراع العسكري أزمات غذائية تهدد الأمن الغذائي العالمي وبالتالي من المهم دراسة مدى تأثير السوق العالمي وسوق العمل بهذا الصراع وخاصة بغية وضع مجموعة من الآليات التي تمكن الدول من مواجهة الأزمة الراهنة والتخفيف من آثارها بالاعتماد على أفضل التجارب الدولية في هذا الصدد.

فرضية البحث: في ضوء ما سبق يكمن اختبار الفرضيات التالية:

-التأثير على الاقتصاد العالمي من خلال دور الدولتين كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع الأساسية.

-انخفاض انتاج السلع الأولية وارتفاع الأسعار العالمية.

-تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي، وسوق العمل.

اهمية البحث تأتي أهمية البحث من خلال مجموعة من النقاط:

1- توضيح تداعيات الأزمة على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية لتحديد حجم الضرر الواقع نتيجة هذا الصراع.

2- الاسهام من خلال التحليل والنتائج على فهم تداعيات هذه الأزمة وآثارها على الاقتصاد العالمي وسوق العمل، والاستفادة من دروسها بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات في العلاقات الدولية.

3- إيجاد بعض الحلول المقترحة حول التداعيات السلبية للأزمة على الاقتصاد العالمي وسوق العمل.

اهداف البحث: تناولت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف كالتالي:

1. معرفة أسباب الأزمة الروسية على أوكرانيا.

2. التعرف على المواقف الدولية من الأزمة.

3. التعرف على الآثار المترتبة من الأزمة على الاقتصاد العالمي وسوق العمل.

خطة البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة وخمس مباحث وخاتمة وذلك على النحو التالي:

◆ المقدمة وتشمل ما يلي: مشكلة البحث، تساؤلات البحث، أهداف البحث، خطة البحث.

◆ المبحث الأول: منهج البحث، والدراسات السابقة.

◆ المبحث الثاني : أسباب الأزمة الروسية على أوكرانيا وفيه فرعين:المطلب الأول : السبب السياسي
المطلب الثاني : السبب الاقتصادي

◆ المبحث الثالث : المواقف الدولية من الأزمة الروسية الأوكرانية، وفيه ثلاثة فروع:المطلب الأول:
موقف الاتحاد الأوروبي من الغزو الروسي لأوكرانيا، المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من الأزمة
الروسية الأوكرانية، المطلب الثالث : موقف الصين من الأزمة الروسية الأوكرانية.

◆ المبحث الرابع : آثار الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي وسوق العمل، وفيه فرعين:
المطلب الأول: الآثار على سوق العمل، المطلب الثاني: الآثار على الاقتصاد العالمي.

◆ المبحث الخامس: نتائج الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول، منهج البحث، والدراسات السابقة

منهج البحث، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لوصف الواقع وتقديم الشروحات والتفاصيل عن
طريق تجميع المعلومات الإحصائية المختلفة والمتعلقة بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على
الاقتصاد العالمي وسوق العمل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية، بما يسهل
التعامل معها بطريقة علمية.

الدراسات السابقة:

1- الدراسة الاولى : أسامة فاروق مخيمر " تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على الأمن الأوروبي دراسة
للتغيرات في مفهوم وقضايا الأمن بعد الأزمة الباردة" تهدف الدراسة الى اثبات مدى الاختلاف بين
قضايا الأمن التي برزت في مرحلة الأزمة الباردة، والقضايا التي ظهرت على الساحة بعد الأزمة وعن
مكانة روسيا في النظام الأمني بمعناه الشامل في أوروبا.

2- الدراسة الثانية : كريستوفر بلانشارد، ترجمة أمل عيتاني "تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية على
الشرق الأوسط وشمال افريقيا " هدفت هذه الدراسة الى استعراض تأثير الأزمة على الأمن الداخلي
والعلاقات الدفاعية وتحليل تداعياتها من العقوبات على اسواق الطاقة محل البحث .

3- الدراسة الثالثة : العابد نائلة " تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على العلاقات الدولية" تكمن
أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على أحد أهم الأحداث التاريخية التي يشهدها القرن الحادي
والعشرين ألا وهي الأزمة والتي ألفت بظلالها على العلاقات الدولية من الناحية العملية والفكرية.

4- رائد نعييرات "الحرب الروسية الاوكرانية والتداعيات الاستراتيجية" وتقوم الدراسة على محاولة فهم
الأزمة وتلمس أثرها وانعكاساتها من خلال تفحص وتحليل دوافع الفاعلين المباشرين وغير المباشرين.

المبحث الثاني، أسباب الأزمة الروسية على أوكرانيا: تعتبر الأزمة الأوكرانية من أبرز الأزمات

الجيوسياسية المعقدة، التي تواجه أوروبا بعد فترة الأزمة الباردة، في ظل سعي من جهة كل من
الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي لمحاصرة روسيا جغرافياً، عن طريق جمهورياتها
السابقة، ومن جهة أخرى رغبة الرئاسة الروسية في استعادة الأمجاد السوفياتية، حيث تسعى الرئاسة
للسيطرة على أوكرانيا، قصد حماية المصالح الحيوية الروسية، في الوقت الذي يسعى الغرب بدوره
لاحتواء أوكرانيا، عن طريق التوسع، وعلى غرار أسباب نشوب الأزمة المتعددة، يعد أبرزها تعليق
أوكرانيا لاتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عام 2013م، الأمر الذي أدى بمؤيدي الانضمام للاتحاد
الأوروبي للتظاهر وحدوث احتجاجات واسعة، (Janis, Berzins, 2014). وتعود الأزمة في 24 فبراير
2022، بعد قيام روسيا بالهجوم على أوكرانيا لديها العديد من الأسباب المتشابكة مع بعضها.

المطلب الأول: السبب السياسي. منذ نهاية عام 2021 تزايد التوتر العسكري بين البلدين في وقت توجهت التهمة إلى روسيا بوضع قواتها على حدود أوكرانيا، كما تطالب روسيا بعدم انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي خوفاً من نشر قوة أمريكية على الأراضي الأوكرانية، على أن تبقى أوكرانيا محايدة مع خصومها الدوليين، لا أن تصبح تهديداً لروسيا (القليوبي، 2022).

المطلب الثاني: السبب الاقتصادي. إن التوتر الدائم بين روسيا وأوكرانيا ومحاولة أوكرانيا التحكم في استغلال طرق إمدادات الطاقة الروسية إلى أوروبا دفع روسيا إلى البحث عن بدائل لإمداد الطاقة إلى الغرب عن طريق تنفيذ مشاريع عملاقة مثل (سيل الشمال1) و (سيل الشمال2) الذي يمر عبر بحر البلطيق ويبلغ طوله 1200 كم، حيث أدى تنفيذ هذه المشاريع إلى فقدان أوكرانيا التي كانت دولة عبور للغاز الروسي لركائز اقتصادية كانت تدر عليها مليارات الدولارات وأخرى استراتيجية تتعلق بوضعها على حدود الاتحاد الأوروبي، هذه الأوضاع استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الضغط على الدول الغربية لوقف استيراد الغاز الروسي باعتبار أن موسكو تستخدم الطاقة سلاحاً استراتيجياً يعزز من تبعية الغرب لها وكذلك رغبة في أن تجد مساحات لتسويق الغاز الأمريكي، وتحول مشروع (سيل 2) إلى ساحة للصراع بين موسكو وواشنطن التي حاولت تعطيل هذا السيل، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر سياسي بين الولايات المتحدة وألمانيا التي تعتبر أن لها مصلحة استراتيجية في هذا السيل، وفي ظل تلك الضغوط الغربية وخاصة الأمريكية على روسيا وتقدم حلف الناتو نحو الحدود الروسية شعرت روسيا أن الوقت قد حان للتدخل من خلال مطالبة الغرب بمنحها ضمانات أمنية قانونية وملزمة وفورية (وكالة الأنباء الكويتية، 2022). وإزاء ما تعدّه روسيا تهديداً للأمن الاستراتيجي، أعلنت الرئاسة الروسية فجر 24 فبراير 2022 في بيانها "اتخذت قراراً بتنفيذ عملية عسكرية خاصة" في أوكرانيا (موقع الميادين 2022).

المبحث الثالث: المواقف الدولية من الأزمة الروسية الأوكرانية. أثار الغزو الروسي جديلاً في دول العالم، ليس فقط حول كيفية رد الولايات المتحدة ولكن أيضاً حول المدى الذي يمثل فيه الغزو تهديداً للديمقراطية، كانت هناك تساؤلات حول مدى حشد الهجوم الروسي للدعم الشعبي وراء الناتو، كما أثار النقاش حول الدرجة التي أدت بها الأزمة إلى تآكل الانقسام الحزبي الأمريكي العميق في السنوات الأخيرة (برانت روين 2022).

المطلب الأول: موقف الاتحاد الأوروبي من الغزو الروسي لأوكرانيا. يقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء موقفاً ثابتاً في دعم أوكرانيا نظير العدوان العسكري الروسي غير المبرر، ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة قرار الرئاسة الروسية الاعتراف بالمناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في دونيتسك ولوهانسك والعدوان العسكري الروسي غير المبرر ضد أوكرانيا، كما يدين تورط بيلاروسيا في العدوان العسكري الروسي (خالد قدامه 2022). وقد أعلنوا أنه لا مجال لاستخدام القوة في تغيير الحدود في القرن الحادي والعشرين في اجتماع المجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي لمناقشة الأوضاع وأنه يجب حل التوترات والنزاعات حصرياً من خلال الحوار الدبلوماسي، (هناء أبو العز 2022). وقد طالب قادة الاتحاد في عدة مناسبات روسيا بوقف العمل العسكري على الفور، والخروج دون قيد أو شرط من أوكرانيا والاحترام الكامل لوحدة الأراضي الأوكرانية وسيادتها واستقلالها، وشددوا على حق أوكرانيا في اختيار مصيرها وأثنوا على شعب أوكرانيا لشجاعته في الدفاع عن بلده، (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات 2022). لقد أظهر الاتحاد الأوروبي الوحدة والقوة وقدم

لأوكرانيا الدعم الإنساني والسياسي والمالي والعسكري، وفي بيان قادة الاتحاد الأوروبي في 10 آذار 2022 موضحا التالي: يلتزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة إظهار التضامن وتقديم الدعم للاجئين الفارين من الأزمة في أوكرانيا والبلدان التي تستضيفهم كما تقوم بالتنسيق مع الشركاء والحلفاء داخل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف الشمال الأطلسي. ومجموعة السبع، (وكالة فرانس 24 (2022). وفي عدة مناسبات أذان المجلس الأوروبي الهجمات الروسية العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، وكرر التأكيد على وجوب احترام القانون الإنساني الدولي، أكد قادة الاتحاد الأوروبي أن روسيا وبيلاروسيا وجميع المسؤولين عن جرائم الأزمة والجرائم الأخرى الأكثر خطورة ستتم محاسبتهم على أفعالهم وفقاً للقانون الدولي (معهد العربية للدراسات (2022). وبناء على ما سبق تظهر العقوبات الأوروبية لروسيا على شكل عقوبات سياسية اقتصادية فالعقوبات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا كانت كالتالي:

- وضع قيود على العلاقات الاقتصادية مع المناطق غير الحكومية الخاضعة لسيطرة الحكومة.
- فرض القيود على وصول روسيا إلى أسواق رأس المال والأسواق المالية والخدمات في الاتحاد الأوروبي.
- فرض عقوبات اقتصادية تشمل قطاعات المال والطاقة والنقل والتكنولوجيا.
- الحظر لسبعة بنوك روسية، وحظر المعاملات مع البنك المركزي الروسي.

المطلب الثاني: الموقف الأمريكي من الأزمة الروسية الأوكرانية: برز الموقف الأمريكي تجاه الأزمة بفرض حزمة من العقوبات وقد برزت منذ عام 2014 حيث فرضت تكاليف متزايدة على روسيا بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وغيره حتى تلتزم روسيا بالتزاماتها الدولية وتعيد قواتها العسكرية إلى قواعدها الأصلية وتحترم سيادة أوكرانيا والسلامة الإقليمية، (عصام عبد الشافي، 2022). مع دخول الأزمة مرحلة من المحتمل أن تحددها حرب استنزاف مطولة، تعمل الولايات المتحدة والعديد من حلفائها في الناتو على توسيع جهودهم لتزويد أوكرانيا بالمساعدة العسكرية الحيوية، ومع ذلك لا تزال العديد من تلك الدول تخشى أن يؤدي توفير مثل هذا الدعم إلى جرّها إلى الصراع بصفتها "أطرافاً متحاربة" مع أوكرانيا، (سارة فياض (2022). هذه المخاوف لها ما يبررها حيث تصبح الدولة طرفاً في نزاع مسلح مستمر بين الدول عندما تقدم دعماً تشغيلياً أو لوجستياً أو استخبارياً كبيراً لطرف محارب نشط، وبذلك تكون الدول التي تقدم حالياً مثل هذه المساعدة لأوكرانيا قد دخلت بالفعل في النزاع المسلح ضد روسيا، ومع ذلك لا ينبغي لهذا الاستنتاج أن يقود تلك الدول إلى تقليص دعمها للجهود الحربية لأوكرانيا، بدلاً من ذلك ينبغي عليهم مضاعفة جهودهم لدعم الدفاع الجماعي عن أوكرانيا مع الاعتراف الكامل بمشاركة في الأزمة، (لاندا جيمس (2022). تعد الولايات المتحدة والعديد من حلفائها في الناتو قد دخلوا الأزمة كأطراف محاربة بسبب مشاركتهم الكبيرة غير المباشرة في الأعمال العدائية الولايات المتحدة على سبيل المثال، قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 3.4 مليار دولار من العتاد العسكري لأوكرانيا منذ بدء الأزمة، ومن المرجح أن تزودها قريباً بمبلغ 20.4 مليار دولار أخرى كمساعدة أمنية، (عبد، 2022، 13). ومع ذلك، في ما يزيد قليلاً عن تسعة أسابيع تطور الصراع سريعاً إلى حرب بالوكالة كاملة مع روسيا مع تداعيات عالمية، يضع المسؤولون الأمريكيون الآن دور أمريكا في إطار مصطلحات أكثر طموحاً تقترب من العدوانية، الهدف المدعوم بعشرات المليارات من الدولارات من المساعدات هو لإضعاف روسيا وضمان سيادة أوكرانيا عليها، وقال الرئيس للصحفيين يوم الخميس على مدار تاريخنا تعلمنا أنه عندما لا يدفع الديكتاتوريون ثمن

عدوانهم فإنهم يتسببون في مزيد من الفوضى وينخرطون في مزيد من العدوان"، استمروا في التحرك والتكاليف والتهديدات لأمريكا والعالم تستمر في الارتفاع، (مقال صحيفة عربي بوست، (2022) (<https://arabicpost.net>).

المطلب الثالث، موقف الصين من الأزمة الروسية الأوكرانية: بالرغم ان الصين تقف الى جانب روسيا الا انها تخشى نتائج الأزمة عليها فدائما تدعم الصين بقوة الرئاسة الروسية للمساعدة في قيادة الشعب الروسي للتغلب على الصعوبات والقضاء على الاضطرابات، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية وترسيخ مكانة روسيا على الساحة الدولية، وقد صاغت الصين موقفها بما يتماشى مع نهج سياستها الخارجية العامة وإدراكها لقيمة والغرض من التحالفات الدولية، بشكل عام اقتصرته التصريحات العلنية للصين على بضع رسائل رئيسية تكررت منذ اليوم الأول للغزو: لا تتحمل روسيا وحدها مسؤولية ما حدث في أوكرانيا، بل والغرب أيضاً، ولا سيما الولايات المتحدة، لأن الغرب تجاهل باستمرار المخاوف الأمنية لروسيا، (مقال أنطون شريل، 2022، (<https://alhurra.com>). إن موقف الصين وردها يرقى إلى حد الموازنة الدقيقة للصين ليست مهمة بصراع طويل الأمد وعالي الكثافة بسبب المخاطر السياسية والاقتصادية التي قد تجلبها مثل هذه الأزمة، في ذات الوقت لا ترغب أن ترى الهزيمة الكاملة لروسيا، الأمر الذي قد يؤدي إلى تنصيب نظام ديمقراطي موالي للغرب في موسكو أو في أسوأ السيناريوهات إلى تفكك البلاد نتيجة الأزمة السياسية، لذلك من المرجح أن تضغط بكين من أجل وقف سريع لإطلاق النار لبقية العام، بغض النظر عن شروط وقف إطلاق النار، (صحيفة العربي نيوز، 2022، (<https://www.bbc.com>). وقد سعت الصين من خلال دبلوماسيتها تجنب تقديم الدعم المباشر لروسيا كونها حذرة من العقوبات الغربية، علاوة على ذلك لا ترى الصين أن لروسيا دور حيوي في تحديث اقتصادها الوطني، لهذا ترى الصين بوضوح أن مستقبلها الاقتصادي والتكنولوجي يقع على عاتق الأسواق الأوروبية، (مقال عطوان، 2022) وتتنظر الصين إلى روسيا باعتبارها لاعباً متوسط القوة وشريكاً موقفياً في المنافسة العالمية مع الولايات المتحدة، وهو شريك يمكن للصين الاعتماد عليه في بعض مسائل الأمن الإقليمي، مثل النزاعات في أفغانستان أو سوريا أو أمن الحدود في آسيا الوسطى، (مركز الجزيرة للدراسات، 2022). وترى الصين الى ان الضعف الجزئي لروسيا نتيجة للحرب والعقوبات الغربية أمرا على استعداد الصين لقبوله، لأن هذا سيجعل روسيا أكثر اعتمادا على الصين والأسواق الشرقية، مما يمكن بكين من ربط روسيا بـ "أصول الموارد وتوسيع وجود الصين في السوق الروسية في القطاعات الصناعية والاقتصادية الرئيسية، (مقال علوش، 2022). من ناحية أخرى، تبدو الصين مستعدة للعب دور في التوسط لوقف إطلاق النار في أوكرانيا، لكنها ترغب في القيام بذلك على قدم المساواة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وربما فقط بعد توصل بكين إلى اتفاق مع واشنطن وبروكسل، هذا ما يجعل الصين تبدو متناقضة بشأن دعمها الصادق لأي من الطرفين في الأزمة الروسية الأوكرانية، وحساباته الجيوسياسية تؤدي إلى معايير دقيقة للردود والحد الأدنى من المشاركة. وهناك فهم واضح في الصين للمخاوف الأمنية لروسيا، وخاصة إحباط روسيا من الولايات المتحدة بسبب اهتمام الأخيرة الواضح بتوسيع الناتو وإحاطة روسيا بقواعد عسكرية، وتجاهلها لكيفية حدوث مثل هذه الأعمال في موسكو، لقد وجهت الأزمة في أوكرانيا ضربة قوية لهيكل الأمن بعد الحرب الباردة، الذي هيمن عليه الحلفاء الغربيون وخلق فرصا لإعادة تصميمه، هذا أمر له أهمية خاصة بالنسبة للصين حيث ركزت بكين

جهودها في السياسة الخارجية على الدفع باتجاه ما تراه القيادة نظاماً عالمياً متعدد الأقطاب أكثر عدلاً وتمثيلاً، في مثل هذا النظام ستفقد الولايات المتحدة هيمنتها العالمية، (مقال المنشاوي، 2022). ونرى أن موقف الصين لا يتعلق بأوكرانيا بل يجب أن يُنظر إليه من خلال المنافسة بين الصين والولايات المتحدة ومستقبل أوكرانيا قضية ثانوية، هذا هو السبب في أنه من غير المرجح أن تنضم الصين إلى أي عقوبات ضد روسيا ليس لأن بكين تدعم غزو موسكو العسكري لأوكرانيا ولكن لأن الانضمام إلى تلك العقوبات سيعني الخضوع لإرادة الولايات المتحدة وهو غير مقبول لبكين، ومن ناحية أخرى تبدو الصين مستعدة للعب دور في التوسط لوقف إطلاق النار في أوكرانيا، لكنها ترغب في القيام بذلك على قدم المساواة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وربما فقط بعد توصل بكين إلى اتفاق مع واشنطن وبروكسل، هذا ما يجعل الصين تبدو متناقضة بشأن دعمها الصادق لأي من الطرفين وحساباتها الجيوسياسية تؤدي إلى معايير دقيقة للردود، والحد الأدنى من المشاركة، وأن الصراع الروسي في أوكرانيا من الأزمات إلى الحرب، سيكون له تأثير على اقتصاديات العالم لكون البلدان روسيا وأوكرانيا هما أبرز دولتين بإنتاج الحبوب وخاصة القمح، لذا ان انقطاع مادة القمح سيؤدي إلى تهديد للأمن الغذائي العالمي وقد يؤدي هذا الانقطاع إلى مجاعة عالمية.

المبحث الرابع: آثار الأزمة الروسية الأوكرانية على سوق العمل والاقتصاد العالمي. من المؤكد أن توقعات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 سيتم تخفيضها في ضوء الأزمة بين روسيا وأوكرانيا. سينخفض الإنتاج في منطقة الأزمة بشكل مباشر، في حين ستفرض العقوبات الاقتصادية تكاليف على كل من روسيا وشركائها التجاريين. إن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة من شأنه أن يؤدي إلى ركود الدخول الحقيقية وتقليص الاستهلاك والاستثمار في مختلف أنحاء العالم، وهو ما سيؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب العالمي على الواردات. وقد تستفيد حفنة من مصدري الغذاء والطاقة من تحركات الأسعار هذه، ولكنها تشكل أثراً سلبياً صافياً بالنسبة لأغلب البلدان والاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: الآثار على سوق العمل: تنبأت أحدث توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في يناير الماضي بأن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيزيد بنسبة 4.4% عند تعادل القوة الشرائية في عام 2022 ((International Monetary Fund (IMF) (2022)، لكن التقدير الأخير الصادر عن كابيتال إيكونوميكس في 16 مارس أظهر أن الناتج العالمي ينمو بنسبة 3.2% فقط هذا العام^(*). وهناك درجة عالية من عدم اليقين مرتبطة بهذا الإسقاط، الذي يستند إلى بيانات محدودة وافتراسات قوية. ونتيجة لذلك، ينبغي تفسيرها بحذر. وباستخدام نموذج المحاكاة الاقتصادية العالمية، يتوقع موظفو أمانة منظمة التجارة العالمية أن الأزمة والسياسات المرتبطة بها قد تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.7 إلى 1.3%، مما يرفع النمو إلى ما بين 3.1% و3.7%. ويتوقع النموذج أيضاً أن نمو التجارة العالمية هذا العام يمكن أن ينخفض إلى النصف تقريباً، من 4.7% توقعاتها منظمة التجارة العالمية في تشرين الأول (أكتوبر)^(*) الماضي، إلى ما بين 2.4% و3%. ستتأثر بعض المناطق الأزمة أكثر من غيرها ومن المرجح أن تشهد أوروبا، باعتبارها منطقة الوجهة الرئيسية للصادرات الروسية والأوكرانية العبء الأكبر من التأثير الاقتصادي^(*)، كما سيؤدي انخفاض شحنات الحبوب والمواد الغذائية الأخرى

(*) راجع: <https://www.capitaleconomics.com/clients/publications/global-economics/global-economics-update/world-gdp-forecast-revised-down-due-to-ukraine-war>.

(*) راجع: https://www.wto.org/english/news_e/pres21_e/pr889_e.htm.

(*) كان كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي قد اقترح في البداية تأثيراً سلبياً بنسبة 0.2 إلى 0.3% على نمو منطقة اليورو، لكن بعض المؤسسات الخاصة (مثل كوفاس على سبيل المثال) تقترح الآن انخفاضاً بنسبة 1% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 4% المتوقعة لعام 2022.

إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على الأمن الغذائي في المناطق الفقيرة (International Monetary Fund (IMF) 2022). وبعبداً عن هذه التأثيرات من الدرجة الأولى، يمكن للعقوبات الاقتصادية أن تدفع الاقتصادات الكبرى إلى التحرك نحو "الانفصال" استناداً إلى اعتبارات جيوسياسية بهدف تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في الإنتاج والتجارة. وهذا التأثير من الدرجة الثانية سوف يكون في نهاية المطاف اقترافاً خاسراً للطرفين، لأنه من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي في الأمد البعيد من خلال تقييد المنافسة وخلق الابتكار.

المطلب الثاني، الآثار على الاقتصاد العالمي: تؤثر الحروب والصراعات على الاقتصاد العالمي بشكل كبير فدائماً ما ينتج عنها تعطل في الإنتاج وتزايد في أعداد المتعطلين والفقراء، وخاصة لدى الدول النامية، ليظل يدور العالم في دوائر الفقر والمجاعة ومحاولات إعادة إعمار ما خلفته الأزمة من دمار، وجاءت الأزمة الروسية الأوكرانية لتتذر بوقوع أزمات اقتصادية جديدة نتيجة لهذا الصراع السياسي والعسكري، فقد تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي بنحو ٢,٦٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بالمتوقع تحقيقه وهو ٣,٦٪، مما يعكس المزيد من التباطؤ والركود بالاقتصاد العالمي (unctad.org/news/ukraine-war-cuts-global-growth-prospects-1). كما يؤثر هذا الصراع على أسعار الغذاء وخاصة أن الدولتين محل الصراع من أهم منتجي الحبوب؛ فقد بلغت مساهمة كل منهما في إنتاج الحبوب على المستوى العالمي بنحو ١٩٪ للشعير و ١٤٪ للقمح و ٤٪ للذرة لمتوسط الفترة من عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وحتى عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وتعد كلتا الدولتين من أهم الدول المصدرة للقمح حيث تسهم كل من روسيا وأوكرانيا بنحو ٣٠٪ من إجمالي حجم الصادرات القمحية على المستوى العالمي ولتصدر لأكثر من ٥٠ دولة مثل مصر والأردن والسودان والعراق وإسرائيل وتونس والسعودية وتركيا وغيرها من الدول وبالتركيز على روسيا فقد بلغ حجم الصادرات القمحية نحو ٣٢,٩ مليون طن عام ٢٠٢١، كما قدرت صادراتها من الشعير بنحو ٥١ مليون طن والذرة بنحو ٤١ مليون طن خلال العام سالف الذكر، كما تلعب روسيا دوراً حيوياً في سوق الطاقة حيث تمثل حجم صادراتها من الفحم والنفط والغاز بنحو ١٨٪ و ١١٪ و ١٠٪ على التوالي من إجمالي الصادرات العالمية لعام ٢٠٢١ وخاصة للاتحاد الأوروبي، وبالتالي تزايدت أسعار الزيت الخام بنحو ٦٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ وكذلك أسعار الغاز الطبيعي التي ارتفعت بنحو ٥٠٪، كل ذلك يسهم في ارتفاع تكلفة إنتاج الغذاء ومن ثم ارتفاع أسعاره (United Nation (2022,p.g3). أما عن أوكرانيا فقد بلغ حجم الصادرات من القمح نحو ٢٠ مليون طن عام ٢٠٢١ لتحتل المركز الخامس في الصادرات القمحية كما بلغ حجم صادراتها من الشعير بنحو ٥,٦ مليون طن والذرة بنحو ٢٤,٦ مليون طن خلال العام سالف الذكر، وبالطبع سوف يتأثر حجم المعروض من القمح في السوق العالمي وخاصة فيما يتعلق بإنتاج أوكرانيا من الحبوب بعد أن أسهمت الأزمة في تدمير في البنية التحتية بها، وأيضاً مع تزايد مخاوف الدول من تداعيات الأزمة في تزايد الطلب العالمي وخاصة على الحبوب حتى تؤمن الدول المستوردة احتياجات سكانها من الغذاء والبحث بشكل سريع عن بدائل استيرادية أخرى وخاصة إذا كانت تعتمد بالأساس على أوكرانيا وروسيا في هذا الشأن، وساهم كل ذلك في ارتفاع الأسعار العالمية حيث ارتفعت أسعار القمح لنحو ٣١٪ عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢٠،

(Food and Agriculture (Organization of The United Nation (FAO) (2022),p.g.1-5). وتسبب هذا الصراع أيضاً في توجه العديد من البنوك المركزية نحو رفع أسعار الفائدة نتيجة للضغط

التضخمية كما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية مما يزيد ارتفاع تكلفة الدين لدى عدداً من الدول النامية ويضعف من قدرتها على الحصول على أية قروض أخرى وتزايد صعوبات سداد أقساط الديون، هذا فضلاً عن شعور المستثمرين بحالة من عدم اليقين وتراجع الثقة في مجتمع الأعمال مما يؤثر بالطبع على الفرص الاستثمارية على المستوى العالمي. وعلى صعيد آخر؛ تعقدت جميع طرق التجارة بكل من روسيا وأوكرانيا وخاصة الأخيرة نتيجة لظروف الأزمة والدمار وتخريب البنية التحتية بها ومن ثم تأثر حجم التعاملات التجارية للدول التي تتعامل مع كل روسيا وأوكرانيا، فعلى الدول المصدرة البحث عن أسواق تصديرية أخرى في ظل استمرار الأزمة. وعلى جانب آخر لابد وأن تبحث الدول المستوردة عن ملاذ وملجأ آخر لسد احتياجاتها من الواردات، هذا فضلاً عن تأثر الدول المجاورة لدولتي الصراع من خلال زيادة أعداد اللاجئين والذي بلغ نحو 3 مليون لاجئاً فروا من أوكرانيا إلى دول أخرى بحثاً عن ملاذ آمن، وهذا فضلاً عن تأثر تحويلات العاملين بروسيا وأوكرانيا (www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blogreverbating-across-worlds-regions-031522) وعليه تعكس الآثار سالفه الذكر تهديداً واضحاً وصريحاً للأمن الغذائي على المستوى العالمي سواء من خلال ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والتي تنذر بوقوع الكثيرين في دائرة الفقر والمجاعة وسوء التغذية من جانب. ومن جانب آخر تعرض الكثير من الدول لمخاطر الركود وارتفاع حجم الدين مما يثقل أعباء تلك الدول، وقد يحد من قدرتها على استيراد احتياجات مواطنيها من الغذاء من ناحية الكمية أو الجودة مما يعرض الكثيرين لمخاطر سوء التغذية.

المبحث الخامس: نتائج الأزمة الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي. من خلال البحث ظهرت النتائج التالية:

➤ الأزمة الروسية الأوكرانية لها تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال الدور الرئيسي. في التوريد لعدد من الأسواق الأساسية، بمعدل 30% من الصادرات العالمية من القمح وبمعدل 20% للذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي و11% للنفط.

➤ ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة وارتفاع لمعدلات الفقر في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض.

➤ تسببت الأزمة الروسية على أوكرانيا بحدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح للاجئين الى اوروبا.

➤ يواجه الاقتصاد العالمي عدداً من التحديات في ظل الأزمة حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6 في عام 2021 إلى 32% في عام 2022 ثم 2,7% عام 2023.

➤ التأثير الملموس والسلبي على عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط.

تعد روسيا من كبار مصدري النفط و الحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملاً، ونتيجة لذلك أصبح للعقوبات تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيراً من قبل، (مولدر، 2022، 20). لقد تسببت الأزمة الروسية على أوكرانيا في حدوث أزمات إنسانية وهجرة ونزوح للاجئين وكذلك في مخاطر سلبية إضافية للاقتصاد العالمي الذي لا يزال يئن تحت وطأة تداعيات جائحة كورونا كوفيد 19 وقد أدت الآثار المباشرة لانخفاض تدفقات التحويلات والآثار غير المباشرة لارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة إلى زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات الفقر في العديد من البلدان منخفضة الدخل، (مقال راث، 2022). إن لروسيا وأوكرانيا تأثير مهم على الاقتصاد العالمي من خلال دورهم كموردين رئيسيين في عدد من أسواق السلع

الأساسية، حيث تمثلان معا حوالي 30% من الصادرات العالمية من القمح و20% للذرة والأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي و11% للنفط بالإضافة إلى ذلك تعتمد سلاسل التوريد حول العالم على صادرات المعادن من روسيا وأوكرانيا، ولقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد منذ بداية الأزمة، (2022 OECD ilibrary)، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي فإن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار الأزمة وذلك بتباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم وسوف تتدفق تلك الآثار من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي:

♦ الاقتصاديات الأخرى سوف تواجه الانقطاع التجاري وسلاسل الإمدادات والتحويلات النقدية للعاملين خارجياً كما ستواجه طفرة غير مسبوقة في الهجرة إليها.

♦ ضعف الثقة من المستثمرين مما سيؤدي بدوره إلى نزول في أسعار الأصول.

وبما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة و خاصة أسعار النفط و الغاز الطبيعي وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح (صندوق النقد الدولي، 2022)، فوقف صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا سيؤدي إلى نقص خطير في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة و البلدان النامية حيث سيكون هناك خطر حاد ليس فقط في شكل أزمة اقتصادية ولكن حتى في شكل كوارث إنسانية مع زيادة حادة في الفقر والجوع ، حيث يؤدي الاضطراب في تصنيع الأسمدة إلى المخاطرة بجعل هذه الاضطرابات طويلة الأمد من خلال وضع الإمدادات الزراعية للسنوات القادمة تحت الضغط (2022 OECD ilibrary). يواجه الاقتصاد العالمي عددا من التحديات في ظل الأزمة الروسية على أوكرانيا حيث تشير التنبؤات إلى تباطؤ النمو العالمي من 6 في عام 2021 إلى 3.2% في عام 2022 ثم 2.7% عام 2023 وذلك راجع إلى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في أكبر الاقتصادات حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول من عام 2022 وانكمش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من عام 2022 ، كما تشير التنبؤات إلى أن التضخم العالمي سيرتفع من 4.7% في 2021 إلى 8.8% في 2022 وكان الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم أكثر انتشارا في الاقتصاديات المتقدمة، (صندوق النقد الدولي، 2022)، ولقد ارتفع التضخم بصورة حادة في كثير من البلدان لمزيج من ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقص العمالة واضطراب الإمدادات وهذا ما يضيف المزيد من التعقيدات القائمة في بيئة صنع السياسات لدى البلدان التي لا تزال في طور التعافي من جائحة كورونا، (صندوق النقد الدولي، 2022). وحتى نوضح مدى تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالمي نضع الجدول الموالي:

جدول رقم (1) مدى تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على نمو الاقتصاد العالمي

البلدان	2021	توقع 2022	توقع 2023
الاقتصاد العالمي	6	3.2	2.7
الاقتصادات المتقدمة	5.2	2.4	1.1
الولايات المتحدة	5.7	1.6	1.0
منطقة اليورو	5.2	3.1	0.5
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	6.6	3.7	3.7
روسيا	4.7	-3.4	-2.3
الصين	8.1	3.2	4.4

المصدر: صندوق النقد الدولي (2022)، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر.

من الجدول يتضح جلياً أن التوقعات تشير إلى التأثير السلبي للأزمة التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة بسبب الضغوطات التي فرضتها في ظل وجود

مجهودات تسعى إلى تعافي الاقتصاد العالمي من آثار جائحة كورونا (كوفيد - 19). وبالنسبة لأوروبا فان الطاقة تمثل القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الأزمة، حيث تشكل روسيا مصدراً أساسياً ل وارداتها من الغاز الطبيعي وقد يترتب على ذلك أيضاً حدوث انقطاعات أوسع نطاقاً في سلاسل الإمداد وستسفر هذه الآثار عن ارتفاع التضخم وإبطاء التعافي من الجائحة وسوف تشهد أوروبا الشرقية ارتفاعاً في تكاليف التمويل و طفرة في تدفق اللاجئين حيث استوعبت معظم اللاجئين البالغ عددهم 3 ملايين نسمة وقد تواجه الحكومات الأوروبية كذلك ضغوط على المالية العامة من خلال زيادة الإنفاق على تأمين مصادر الطاقة وميزانية الدفاع، أما بالنسبة لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى سنجد أن هذه البلدان المجاورة ستتأثر بتبعات أكبر من الركود في روسيا والعقوبات التي فرضت عليها فالروابط الوثيقة معها على مستوى التجارة ومن خلال نظم المدفوعات ستأثر تجارياً وتحد من تحويلات العاملين في الخارج والاستثمار والسياحة مما يضر- بالنمو الاقتصادي ويؤثر سلباً على التضخم والحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة (صندوق النقد الدولي، 2022). أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فمن الممكن أن تشهد الدول المصدرة للمواد الهيدروكربونية مثل قطر والسعودية والكويت وليبيا والجزائر تحسناً في أرصدة المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية وتعزيز معدلات النمو ومن المحتمل أيضاً أن تشهد البلدان المصدرة للغاز زيادة هيكلية في الطلب من أوروبا حيث أعلنت سلطات الاتحاد الأوروبي عن اهتمامها بتنويع مصادر إمداداتها من منتجات الطاقة، أما البلدان غير المنتجة للنفط ستتعرض لتأثيرات سلبية قد تقود إلى توترات اجتماعية إضافية، فالأزمة ستؤثر تأثيراً ملموساً وسلبياً على عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل: تونس واليمن ولبنان وسوريا حيث أن هذه البلدان تعتمد اعتماداً أساسياً على أوكرانيا و / أو روسيا في الحصول على وارداتها الغذائية، خاصة القمح، بالأزمة تؤدي إلى تعطل سلاسل توريد الحبوب وزيادة أسعار الأغذية وارتفاع كبير في تكاليف الإنتاج المحلية في قطاع الزراعة وستكون لانخفاض غلة المحاصيل والدخول خاصة صغار المزارعين آثار سلبية على سبل كسب العيش وقد يؤثر ذلك على المنتمين إلى الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً والذي يعتمدون على الزراعة في كسب أرزاقهم، كما ستتأثر مصر بحركة السياحة فمن المتوقع أن تشهد ركوداً في هذا القطاع حيث يشكل الروس والأوكرانيين على الأقل ثلث السياح الوافدين إليها، (بلحاج، 2022). أما بالنسبة للصين، فمن المتوقع أن تكون الآثار المباشرة أصغر نظراً لدفعة التحفيز المالي التي: ستدعم هدف النمو لعام 2022 وهو 5,5% ومع هذا فإنه يوجد تحدي ارتفاع أسعار المواد الأولية وضعف الطلب في كبرى أسواق التصدير، (صندوق النقد الدولي، 2022). هناك أيضاً بعض العواقب المحتملة من الأزمة على المدى الطويل، بما في ذلك الضغوط من أجل زيادة الإنفاق على الدفاع وهيكلة أسواق الطاقة، والتجزئة المحتملة لأنظمة الدفع و التغيرات في تكوين العملات لاحتياطات النقد الأجنبي، كما أن إعادة تقسيم العالم إلى كتل مفصولة بحواجز من شأنها أن تنقص بعض المكاسب من التخصص واقتصاديات الحجم وقد تؤدي إلى تجزؤ الاقتصاد العالمي إلى كتل جغرافية - سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات عبر الحدود وعملات احتياطية خاصة بها وهذا التحول الهيكلي اعتبره صندوق النقد الدولي تحدياً خطيراً يواجه الإطار القائم على القواعد التي تحكم العلاقات الدولية والاقتصادية (صندوق النقد الدولي، 2022).

الخاتمة

وفي الأخير يمكننا القول أن الأزمة بين الدولتين روسيا وأوكرانيا التي اندلعت في 24 فبراير 2022 كان لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي وسوق العمل، ويعود ذلك لأهمية الصادرات الروسية والعلاقة التجارية مع مختلف الدول خصوصاً في مجال الطاقة من ناحية وأهمية الصادرات الأوكرانية خصوصاً

فيما يتعلق بالمواد الأساسية (مثل القمح) من ناحية أخرى، وهذا ما أدى إلى قيام الاقتصاد العالمي بمواجه العديد من التحديات مثل تأمين الطاقة، تأمين الغذاء، مواجهة التضخم والمحافظة على القدرة الشرائية وغيرها، كما تسببت الأزمة في تثبيط جهود تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كورونا، إلا أنه لا بد من استخلاص الدروس من هذه الأزمة وتدارك جوانب الضعف مستقبلاً حتى لا يكون هناك تأثير كبير لمثل هذه الحروب والتوترات على الاقتصاد، ومن بين الدروس المستخلصة نذكر ما يلي:

● استطاعت روسيا أن تقف أمام العالم الغربي وتستمر في المواجهة وذلك راجع لاستخدامها لسلح الطاقة، الذي أعطها قوة استراتيجية مهمة، ومن هنا يمكن القول إن العامل الاقتصادي يعطي لأي دولة قوة إقليمية واستراتيجية مهمة فعلى أي دولة بناء اقتصادها بناء على ما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل وعدم التبعية لأي دولة.

● من خلال موضوع الطاقة الغاز الطبيعي والبتروال والذي كثر الحديث عليه قبل وأثناء الأزمة، أصبح من المهم التركيز على مبدأ التنوع سواء تعلق الأمر بالتصدير أو الاستيراد، حيث أن أوروبا أصبحت تفكر في البحث عن مصادر بديلة للغاز الروسي بعد أن اعتمدت روسيا على جانب الطاقة لفرض مبدأ القوة وتحدي العقوبات المفروضة عليها والتي هي الأخرى وطدت شراكها الاقتصادية مع الصين لتفادي الضغوط الغربية ومن هنا تتجلى أهمية التنوع لضمان اقتصاد أكثر صلابة وعدم تأثره السريع للهزات والأزمات.

● لاحظنا أن الأزمة الروسية الأوكرانية أدت إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية كالقمح مما جعل الكثير من الدول تواجه مشكل تلبية احتياجاتها من تلك المواد الأساسية التي كانت تستوردها بشكل أساسي من روسيا وأوكرانيا، فأصبح الأمن الغذائي مهدداً في العديد من بلدان العالم ومن هنا أصبح من الضروري التفكير بجدية في تحسين وتطوير الإنتاج المحلي بدل الاعتماد على الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي بتوجيه الجهود نحو تطوير القطاع الزراعي والصناعة الغذائية وتجنب ندرة المواد أو ارتفاع أسعارها بسبب الحروب أو التوترات الحاصلة أو التي قد تحصل.

● أشار خبراء صندوق النقد الدولي إلى أهمية وجود شبكة أمان عالمية ووضع ترتيبات إقليمية لوقاية الاقتصادات من الصدمات فعلى الدول الأخذ بمبدأ الحيطة وتجنب مختلف الضغوطات التي قد تنجر عن أسباب أمنية أو سياسية والتي من الممكن أن تؤثر على الجانب الاقتصادي، كإقامة شراكة اقتصادية مبنية على أساس التنوع في الأطراف وإقامة شبكات خاصة بها لتحويل الأموال تعمل بكفاءة وتكوين احتياطات نقدية أجنبية تساعدها على التقليل من آثار الأزمات.

REFERENCES

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

- 1- أحمد جلال محمود عبده (2022)، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو، مقالة 13، المجلد 17، العدد 16، تشرين أول، مجلة كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس، مصر.
- 2- أنطون شريل (2022)، هل سيدفع بوتين شخصياً ثمن اختيار "الطريق المظلم" في أوكرانيا؟ قناة الحرة 3، تشرين أول، واشنطن <https://alhurra.com>.
- 3- برانت روين (2022)، الغزو الروسي لأوكرانيا: هل تستطيع الصين وقف الحرب؟ صحيفة العرب نيوز، 5، آذار، الإمارات العربية، <https://wwwbbc.com>.

- 4- خالد قدامه (2022)، متحدث أوروبي لـ "عربي 21": روسيا ستواجه عزلة غير مسبوقة، عربي 21، شباط، لندن، <https://arabi21.com>.
- 5- ديليب راثا (2022)، حرب في خضم جائحة، تاريخ الاسترداد، 13 ديسمبر 2023، من blogs.worldbank.org/ar/hrb.
- 6- رامي القليوبي (2022)، ما تريد معرفته عن الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، تاريخ الاسترداد 12 ديسمبر 2023، من موقع العربي: alaraby.co.u/politics.
- 7- سارة فياض (2022)، روسيا وأوكرانيا: ما المخاطر التي تحملها الأزمة بين البلدين للدول العربية هل من فرص يمكن استثمارها؟ صحيفة العربي نيوز، 23، شباط، الإمارات العربية <https://www.bbc.com/arabic>.
- 8- صحيفة العربي نيوز (2022)، روسيا وأوكرانيا: هل ستكون الصين الفائز الأكبر؟، 17، آذار الإمارات العربية، <https://www.bbc.com>.
- 9- صحيفة عربي بوست (2022)، روسيا وأوكرانيا توصلتا قبل أشهر لاتفاق يُنهي الحرب، فلماذا أقنع الغرب زيلينسكي بمواصلة القتال؟ 4، أيلول، مصر، <https://arabicpost.net>.
- 10- صندوق النقد الدولي (2022)، أزمة فوق أزمة، تاريخ الاسترداد، 13 ديسمبر 2023، من التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، imf.org/external/pubs/ft/ar.
- 11- صندوق النقد الدولي (2022)، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022، تاريخ الاسترداد، 13 ديسمبر 2023، من التصدي لأزمة تكلفة المعيشة: imf.org/ar/publication/weo/issues.
- 12- صندوق النقد الدولي (2022)، بيان خبراء الصندوق عن الأثر الاقتصادي للحرب في أوكرانيا تاريخ الاسترداد 13 ديسمبر 2023، من: imf.org/ar/new/articles/2022/03/05.
- 13- صندوق النقد الدولي (2022)، بيان صحفي رقم 69-22، تاريخ الاسترداد 13 ديسمبر 2023 من: imf.org/ar/news/articles/2022/03/09.
- 14- عبد الباري عطوان (2022)، سيناريوهات الرد الصيني المحتمل على زيارة السيدة بيلوسي الاستفزازية لتايوان.. هل يسير الرئيس الصيني على خطى صديقه الروسي ويطلق رصاصة الاجتياح أم سينجح الرهان الأمريكي بعدم الرد؟ وما هو التوصيف الروسي الذي استوقفني؟ صحيفة رأي اليوم 3 أب لندن، <https://raialyoum.com>.
- 15- عصام عبد الشافي (2022)، الحرب الروسية – الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 19، حزيران، قطر.
- 16- فريد بلحاج (2022)، ضغوط متفاقمة: الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تاريخ الاسترداد، 13 ديسمبر 2023، من مدونات البنك الدولي: blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/compounded/stress-impact_war.
- 17- قناة الحرة (2022)، تقرير: أمريكا تستعد لتزويد أوكرانيا بأنظمة صواريخ بعيدة المدى، 27، آيار واشنطن، <https://www.alhurra.com>.
- 18- لاندال جيمس (2022)، روسيا وأوكرانيا: خمسة سيناريوهات محتملة لانهاء الحرب في أوكرانيا صحيفة عربي تيوز، 4، حزيران، الإمارات العربية، <https://www.bbc.com/arabic>.

- 19- محمد المنشاوي (2022)، الرسائل الاستراتيجية المتناقضة بين روسيا والصين تربك واشنطن مركز الجزيرة للدراسات، 17، أيلول، قطر.
 - 20- محمود علوش (2022)، الشراكة الروسية الصينية لا تبدو "بلا حدود"، مركز الجزيرة للدراسات، 19، أيلول، قطر.
 - 21- المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات (2022)، الاتحاد الأوروبي.. أسباب الانقسام الأوروبي وتداعياته حول أوكرانيا، 5 تشرين ثاني، هولندا.
 - 22- مركز الجزيرة للدراسات (2022)، اجتماع للاتحاد الأوروبي، عقوبات جديدة على روسيا ومهمة لتدريب آلاف الجنود الأوكرانيين، 17، تشرين أول، قطر.
 - 23- مركز الجزيرة للدراسات (2022)، السعودية والصين توقعان اتفاقية شراكة شاملة.. شي جين بينغ يبشر بـ: عصر جديد "من العلاقات، 8، كانون أول، قطر.
 - 24- معهد العربية للدراسات (2022)، الاتحاد الأوروبي: روسيا ستواجه عزلة غير مسبقة، 24، شباط الإمارات العربية.
 - 25- موقع الميادين (2022)، روسيا وأوكرانيا.. ما هي أسباب النزاع؟ ، تاريخ الاسترداد 12 ديسمبر 2023، من الموقع: www.lamayadeen.net/news/politics.
 - 26- نيكولاس مولدر (2022)، سلاح العقوبات، التمويل والتنمية.
 - 27- هناء أبو العز (2022)، مجلس أوروبا: مناقشة طلبي أوكرانيا ومولدوفا الانضمام للاتحاد الأوروبي "لحظة حاسمة" صحيفة اليوم السابع، 23، حزيران، مصر <https://www.youm7.com>.
 - 28- وكالة الأنباء الكويتية (2022)، أزمة أوكرانيا تتراوح بين أسباب استراتيجية اقتصادية وصراع النفوذ والطاقة، تاريخ الاسترداد 12 ديسمبر 2023، من الموقع: kuna.net/kw/articledetails.aspxid.
 - 29- وكالة فرانس 24 (2022)، الحرب في أوكرانيا: نحو تجديد حلف شمال الأطلسي؟، 3، آذار، فرنسا <https://france24.com>.
- المراجع الأجنبية:

- 1- Food and Agriculture Organization of The United Nation (FAO) (2022), "The Importance of Ukraine and The Russian Federation for Global Agricultural Markets and The Risks Associated with The Current Conflict", FAO, pp.1-5..
- 2- <https://unctad.org/news/ukraine-war-cuts-global-growth-prospects-1>.
- 3- <https://www.capitaleconomics.com/clients/publications/global-economics/global-economics-update/world-gdp-forecast-revised-down-due-to-ukraine-war>.
- 4- <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/03/15/blogreverberating-across-worlds-regions-031522>.
- 5- https://www.wto.org/english/news_e/pres21_e/pr889_e.htm.
- 6- ILO. (2022). ILO Monitor on the world of work. Ninth edition . ILO.

-
- 7- ILO. (2022). ILO Monitor on the world of work. Tenth edition. Multiple crises threaten the global labour market recovery. ILO.
 - 8- International Food Policy Research Institute (IFPRI) (2022a). Russia-Ukraine War and the Global Crisis: Impacts on Poverty and Food Security in Developing Countries. Retrieved November 20, 2022, from <https://ebrary.ifpri.org/digital/collection/p15738coll2/id/136382..>
 - 9- International Monetary Fund (IMF) (2022), World Economic Outlook Update: Rising Caseloads, a Disrupted Recovery, and Higher Inflation, Washington,D.C.: IMF.
 - 10- International Monetary Fund (IMF) (2022), World Economic Outlook Update: Rising Caseloads, a Disrupted Recovery, and Higher Inflation, Washington,D.C.: IMF.
 - 11- Janis, Berzins (2014) “Russia’s New Generation Warfare in Ukraine: Implications for Latvian Defense Policy”, Riga: (National Defense Academy of Latvia, Centre for Security and Strategic Research), At: <http://www.naa.mil.lv/~media/NAA/AZPC/Publikacijas/PP%2002–2014.ashx>. Accessed on 17 Oct 2017.
 - 12- Nasir, M. A., Nugroho, A. D., and Lakner, Z. (2022). Impact of the Russian–Ukrainian Conflict on Global Food Crops. *Foods*,11(19), 2979. <https://doi.org/10.3390/foods11192979>.
 - 13- OECD ilibrary. (2022). Economic and Social Impacts and policy Implications of the War in Ukraine. Retrieved April 04, 2022, from oecd-ilibrary.org/sites/418d61/en/index/html.
 - 14- Santacreu, A. and LaBelle, J. (2022). Global Supply Chain Disruptions and Inflation During the COVID-19 Pandemic. *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, Second Quarter 2022, 104(2), pp. 78-91. Retrieved from <https://doi.org/10.20955/r.104.78-91>.
 - 15- United Nation (2022) , “ Global Impact of War in Ukraine on Food Energy and Finance Systems”.United Nation , p.g 3.
 - 16- World Bank (2022). Food Security Update (November 2022). Retrieved November 23, 2022, from. <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/40ebbf38f5a6b68bfc11e5273e1405d4-0090012022/related/Food-Security-Update-LXXIII-November-10-2022-145741.pdf>